الجمهورية اليمنية
وزارة التخطيط والتعاون الدولي
السكرتارية الفنية للأمن الغذائي

لمواجهة تحديات الأمن الغذائي

تدهور أسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

المشكلة:

أسعار صرف العملة الوطنية يعتبر من أهم قضايا المؤثرة على الأمن الغذائي كون بلدنا يعتمد على الاستيراد في كل احتياجاته الغذائية ومع ذلك تشهد أسعار الصرف تذبذب بشكل غير طبيعي ولا توجد معالجات للسيطرة عليها.

المقدمة:

تعتبر أسعار صرف العملة الوطنية من أهم القضايا المؤثرة على الأمن الغذائي كون بلدنا يعتمد على الاستيراد في كافة احتياجاته الغذائية الأساسية والغير أساسية وفي السنوات السابقة ظلت أسعار العملة شبه ثابته حيث استقرت عند حدود 200 ريال/ دولار وفي عام 2015م استقرت الأسعار عند حدود 250 ريال/ دولار وبدأت أسعار الصرف تتدهور بشكل غير طبيعي منذ عام 2016م و2017م حيث وصلت الأسعار 300 ريال و445 ريال/ دولار وبلغت ذروة التدهور في عام 2018م حيث تجاوز سعر الصرف 700 ريال/ دولار مما حدى بالدولة الى اتخاذ إجراءات اقتصادية حيث صدر القرار رقم (75) لعام 2018م بشأن حصر استيراد السلع الأساسية والمشتقات النفطية عن طريق الاعتمادات والحوالات وتضمنت بعض فقرات القرار توفير العملة الأجنبية اللازمة لتغطية الاعتمادات المستندية للسلع الغذائية الأساسية (القمح – الدقيق – الأرز – السكر - الزيوت النباتية – الحليب) وكان لهذا القرار آثار إيجابية تمثلت في وقف انهيار العملة الوطنية وإعادة ثقة المواطن بها حيث انخفض الطلب على العملة في السوق الموازية (محلات الصرافة) وانخفضت أسعار الصرف واستقرت ند حدود (500-550) ريال/ دولار وبعد ان تم نفاذ الوديعة السعودية المخصصة لاعتمادات السلع الأساسية منذ منتصف عام 2020م عاد الطلب من جديد على العملة الصعبة في السوق الموازية حيث ارتفعت أسعار الصرف وتجاوزت (900) ريال/ دولار في شهر مايو 2021م ولا توجد في الأفق أي معالجات.

أهم الأسباب المؤثرة في عدم استقرار أسعار صرف العملة

- وجود بنكين مركزيين يتعاملان بالعملة الوطنية وغياب التنسيق للسياسية النقدية بينهما.
- نفاذ الوديعة السعودية المخصصة لتغطية اعتمادات السلع الغذائية الأساسية والمشتقات النفطية مما أدى الى زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازية وارتفعت أسعار الصرف بشكل غير طبيعي.

- توقف العديد من القطاعات الاقتصادية الرافدة للاقتصاد الوطني بالعملة الأجنبية أهمها صادرات النفط والغاز التي تعتبر أكبر مصدر للعملة الأجنبية.
- تأكل الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي اليمني وتراجعت قدرته في التدخل في السوق وضبط أسعار الصرف.
- تناقص قيمة الريال اليمني بظهور علامات الانقسام الاقتصادي بين مناطق سيطرة الحوثيين ومناطق سيطرة الشرعية عبر قرار الحوثيين منع تداول العملة الجديدة وظهور في السوق عملة محلية بسعريين مختلفين مما تسبب بارتفاع عمولة التحويلات بنسبه كبيره.
- تراجع تحويلات المغتربين اليمنين في دول الجوار نتيجة لفرض رسوم إقامة وكذلك جائحة كرونا وآثارها المدمرة على مستقبل العمالة اليمنية في الخارج نتيجة الحظر الذي اتخذته الدول وفقدان كثير من العمالة لأعمالهم وعودتهم الى الوطن.
- تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بطباعة أوراق نقدية جديدة وكان لها أثر كبير في انخفاض قيمة العملة الوطنية.
- فقدان ثقة التجار بالعملة الوطنية واعتماد كثير من المعاملات التجارية كالبيع والشراء بالجملة واغتناء الأصول الثابتة بعملة الريال السعودي مما زاد الطلب على هذه العملة وارتفعت أسعار الصرف.
- وجود محلات صرافه غير مرخصة تتلاعب بأسعار صرف العملة بيع وشراء والمضاربة فيها.

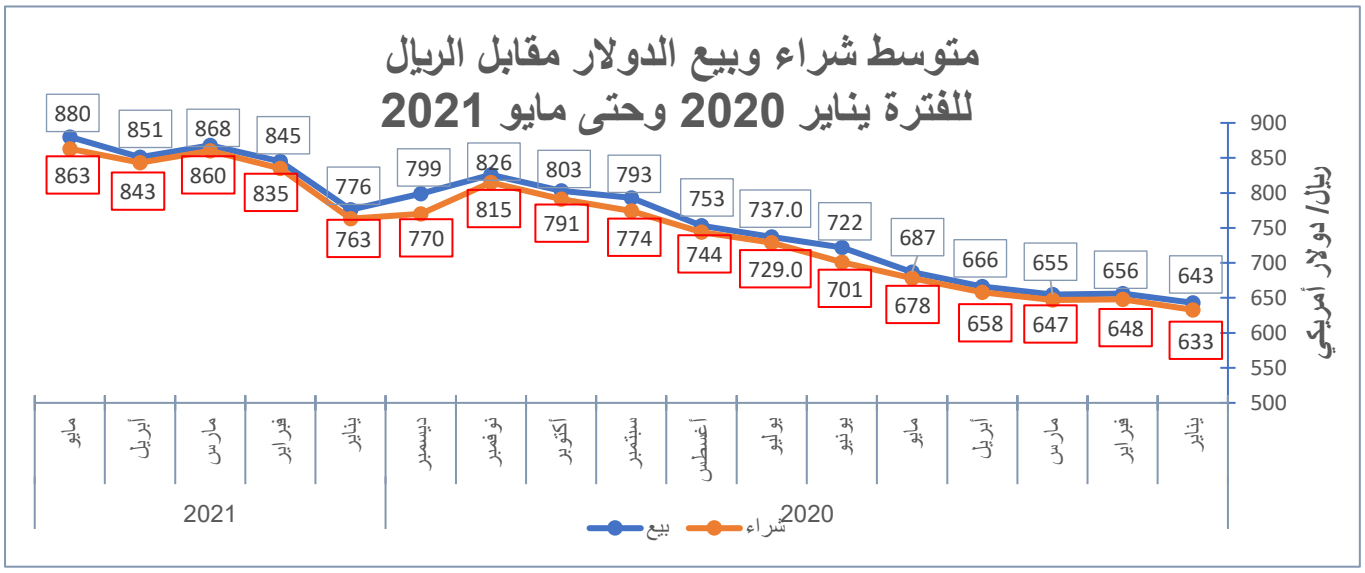

الأثار الاقتصادية والاجتماعية لأسعار صرف العملة

- الارتفاع المتواصل لأسعار صرف العملة يؤدي الى ارتفاع قيمة فاتورة الواردات لأن بلدنا مستهلك وليس منتج للغذاء ويعتمد على الاستيراد في كافة الاحتياجات الغذائية.
- ارتفاع قيمة السلع المنتجة محليا نتيجة ارتفاع تكلفة المواد الخام المستوردة.

- تناقص دخل الفرد الحقيقي نتيجة لتدهور قيمة العملة الوطنية وما ينتج عن ذلك من تقليص احتياجاته الغذائية الضرورية وفقدان كثير من الأسرة للغذاء الكافي والصحي.
- تدهور قيمة الإعانات النقدية التي يقدمها صندوق الرعاية الاجتماعية للفئات المستفيدة وأصبحت غير قادرة على شراء الحاجات الغذائية الأساسية.
- ارتفاع كلفة النقل للسلع الغذائية في نفس المحافظة أو بين المحافظات نتيجة ارتفاع كلفة المشتقات النفطية لرفع من نسبة النقل في كلفة السلعة وزيادة أسعارها.
- ارتفاع تكاليف المنتجات المحلية الزراعية (خضروات – فواكه) وكذلك واللحوم بنوعيها البيضاء والحمراء وعدم قدره المواطن على شراءها مما تفقد الاسرة عناصر غذائية هامة مرتبطة بالأمن الغذائي.
- ارتفاع أسعار أسطوانة الغاز المنزلي والتي تعتبر ضرورية للغذاء.

التوصيات

- إيجاد آليات مناسبة لوقف تدهور العملة الوطنية واستقرار أسعار الصرف.
- إيجاد معالجات لفارق سعر التحويل الناتج عن حظر تداول الأورق النقدية الجديدة في مناطق سيطرة الانقلاب.
- ضرورة قيام البنك المركزي اليمني بتمويل وردات السلع الغذائية الأساسية لتقليل الطلب على العملة في السوق الموازية.
- زيادة الإيرادات من خلال تفعيل الأوعية الإيرادية وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة.
- وضع ضوابط وإجراءات صارمة للحد من استغلال محلات الصرافة للمواطنين عند التحويل بين المحافظات.
- اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد محلات الصرافة الغير مرخصة وتلك التي لا تتعامل مع بعض فئات العملة الوطنية.
- إيجاد دعم خارجي للبنك المركزي من العملات الصعبة لتوفير الحد الأدنى من الاحتياطي النقدي.
- استمرارية حملات التفتيش التي يقوم بها قطاع الرقابة على البنوك وعلى شركات ومحلات الصرافة للالتزام بالضوابط المنظمة لعملية شراء وبيع العملة والتحويلات.
- القضاء على الفوارق بين المطبوعات النقدية القديمة والجديدة واعتبارها جميعها قانونية ومعتمدة التداول.
- إلزام المنظمات الدولية بتوريد مخصصاتها من العملة الصعبة للبنك المركزي اليمني والاتفاق على سعر صرف التحويل.

هذا الملخص صادر عن السكرتارية الفنية للأمن الغذائي بوزارة التخطيط والتعاون الدولي وبدعم من الاتحاد الأوربي واشراف منظمة الأغذية والتعاون الدولي (الفاو) والسكرتارية الفنية للأمن الغذائي هي مسؤولة عن محتوياته. لمزيد من المعلومات فضلا التواصل مع رئيس السكرتارية الفنية للأمن الغذائي د. خضر بلم عطروش على:
ايميل: kbatroosh@hotmail.com ، هاتف: 00967232270 أو موبايل: 773229056 /734673266